



كويتي ماري حيدر  
داد كاي بالاي نيوتنيادي

جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٦٤/١٦٥/١٦٨/١٦٩/١٧٠/١٧١/١٧٢

تناظرت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٢/١٢/١٨ برئاسة القاضي السيد سعدت المصمود وعضوية كل من السادة القضاة فائق محمد السلي وجعفر ناصر حسين واكرم طهه محمد واكرم احمد يابلان ومحمد صائب التقيدي وعهود صالح التميمي وميخائيل شمسون لسن كوركيس وحسين أبو الحسن المأذونين بقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

- ١- المميزون - المدعي عليهم - / ١- وزير البريد والاتصالات العامة/ إضافة لوظيفته وكسبه الموظف الطوقلي حاتم عبد علي .
- ٢. الشخص الثالث مدير بلدية كربلاء العظمى/ إضافة لوظيفته وكسبه الموظف الطوقلي امير رحيم حميد .
- ٣. المدعي العام امام محكمة القضاء الإداري .
- المميز عليه - المدعي - / محمد حسين محمد علي ناصر الله - وكسبه المحامي كامل الصلبي .

الإجراءات

ادعى المدعي (المميز عليه) امام محكمة القضاء الإداري بأنه سبق وان خصصت له قطعة المرقمة (٥٢/٨٠ م ٢٤) عباسية في كربلاء العظمى بموجب كتاب المدعي عليه الثاني (مدير البلديات العام/ إضافة لوظيفته) والمترقم (٥٠٤) في ١٢/١٠/٢٠١١ ، واستناداً الى قرار مجلس الوزراء رقم (٥٤) لسنة ٢٠٠٩ والأوامر التنفيذية الصادرة بموجبه بتشكيل اللجان المختصة بتوزيع قطع الأراضي السكنية للوزراء الحكام والسابقين والدرجات الخاصة والمدراء العامين ، وبأن مراجعته لإكمال إجراءات التسجيل تم إعلانه بأن المدعي عليه الثاني/ إضافة لوظيفته لزم بموجب كتابه العدد (١٠٣٥/٥) في ٢٠١١/٥/٤ الموجه الى مديرية بلدية كربلاء ( عند تسجيل القطعة المرقمة (٥٢/٨٠ م ٢٤) عباسية في كربلاء العظمى بأسمه ... ) بزم وجود تعارض مع تظلماته وحوايط القرارات (٥٤) وتعبئة القرار المترقم (١٢٩) لسنة ٢٠٠٩ ، وادعى ان القرار الإداري الصادر من المدعي

كويتي عيراني  
داد كاي بالاي نوتيتيادي



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

لعدد: ٢٠١٢/١٦٤/١٦٤/١٦٨/١٦٤/١٦٤/١٦٤

عليه التماس/إضافة لوظيفته يتسلف اعتراف فرار مجلس الوزراء المبرم (٢٠١٢) لسنة ٢٠٠٩ والقاضي بتفويض قطع الأراضي للريحة معينة من ضمنها أصحاب الدرجات الخاصة على ان يكون غير مسجل بعد ٢٠٠٣/٨/٩ . وحيث انه من أصحاب الدرجات الخاصة ومشمول بضوابط فرار مجلس الوزراء المذكور آنفاً ، فقد سلك المسلك المنظم لدى المدعي عليه التماس/إضافة لوظيفته والذي قام بدوره برفع الشكوى الى المحكمة بموجب تقييده المبرم (ب/١٦٤/١٦٤/١٦٨/١٦٤/١٦٤) في ٢٠١١/١١/١٧ الا انه لم يتم الاجابة عليه رغم مضي المدة القانونية . فقام المدعي دعواه بتاريخ ٢٠١٢/١/٩ طلباً بالحكم بإلغاء القرار الصادر من المدعي عليه التماس/إضافة لوظيفته والمبرم (ب/١٦٤/١٦٤/١٦٨/١٦٤) في ٢٠١١/٥/٨ وشموله بتفويض استناداً الى قرار مجلس الوزراء رقم (٢٠١) لسنة ٢٠٠٩ مع إلزام المدعي عليه/إضافة لوظيفته بالالتزام بقرار التفويض والتمتع مدعية بلدية كربلاء باستئناف إجراءات التسجيل ، ونتيجة المرافعة الحضورية العتبية وإشغال مدير بلدية كربلاء شخصاً ثالثاً في الدعوى بناءً على طلب المدعي قررت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٨ وبعد الاستشارة (ب/١٦٤/١٦٤/١٦٨/١٦٤) حكماً يقضي بإلغاء قرار المدعي عليه/إضافة لوظيفته والمبرم (٢٠٣٥) في ٢٠١١/٥/٢ وإلزام مدير بلدية كربلاء المقسمة/إضافة لوظيفته بإكمال معاملة تسجيل قطعة الأرض المتحصنة للمدعي والمرافعة (٥٢/٨٠ م ٢٤) عمالية في كربلاء المقسمة ، ورد دعوى المدعي بالتسمية المدعي عليه التماس مدير البلديات العام لعدم تمتعه بالتخصيص العمورية . وطعن وكيل التمييز (المدعي عليه الأول) بالحكم امام المحكمة الاتحادية العليا بموجب التمييزية المدفوع عنها رقم في ٢٠١٢/١١/١ طلباً نقضه للأسباب المبينة فيها . وطعن وكيل التمييز (الشخص الثالث) بالحكم امام المحكمة الاتحادية العليا بموجب التمييزية المدفوع عنها الرقم في ٢٠١٢/١١/١ طلباً نقضه للأسباب المبينة فيها . وطعن وكيل التمييز (المدعي عليه الأول) بالحكم امام المحكمة الاتحادية العليا بموجب ملحق التمييزية المدفوع عنها الرقم في ٢٠١٢/١١/١ طلباً نقضه للأسباب المبينة فيها . وطعن وكيل التمييز (الشخص الثالث) بالحكم امام المحكمة الاتحادية العليا بموجب ملحق التمييزية المدفوع عنها الرقم في ٢٠١٢/١١/١ طلباً نقضه للأسباب المبينة فيها .

كوت ماري عراقي  
داد ناي بالاي نيوتيتيخادي



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٦٤/١٦٥/١٦٨/اتحادية/تيميز/٢٠١٢

كما وطعت المدعي العام امام محكمة القضاء الإداري بلتكم امام المحكمة الاتحادية العليا بموجب  
لائحتها التمييزية المؤرخة (بلا) طلباً لغضه للأسباب المبينة فيها .

القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الحكم المعين قد صدر حضورياً بتاريخ (٢٠١٢/١٠/٨) وان ممثلة رئاسة الاعضاء العلم امام محكمة القضاء الإداري طعت به تمييزاً بموجب لائحها التمييزية المؤرخة ( بلا ) وسجل لدى المحكمة بعد الاضماره (١٦٨/اتحادية/تيميز/٢٠١٢) كما طعن به تمييزاً وكيل التمييز وزير الثكنات والاشغال العامة بثلاثة تمييزية المنطوق عنها رسم التمييز في (٢٠١٢/١١/١) وسجل الطعن بعد الاضماره (١٦٤/اتحادية/تيميز/٢٠١٢) وكذلك بموجب ملحق لائحته التمييزية المؤرخة في (٢٠١٢/١١/٦) والمستوفى عنها رسم التمييز سهواً كما طعن به وكيل الشفص ثلثت مسير بداية كريلاه إنضافاً لوفائسه بموجب لائحته التمييزية المؤرخة في (٢٠١٢/١١/٦) والمستوفى عنها رسم التمييز في (٢٠١٢/١١/١) وبموجب ملحق لائحته التمييزية والمستوفى عنها رسم التمييز في (٢٠١٢/١١/٦) والمسجلة بعد الاضماره (١٦٥/اتحادية/تيميز/٢٠١٢) وتعلق الطعون التمييزية باضماره واحدة والشفص الموضوع لذا قرر توحيدها والنظر فيها باضماره واحدة وبعد الاضماره (١٦٤/١٦٥/١٦٨/اتحادية/تيميز/٢٠١٢) . ولدى حلف النظر على اللائحة التمييزية المقدمه من ممثلة رئاسة الاعضاء العلم امام محكمة القضاء الإداري وجد أنها مؤرخة ( بلا ) ولدى السؤال من محكمة القضاء الإداري عن تاريخ تقديمها لطفن قبلها أجابت بموجب تفكيها المرقم (٢٠١٢/١٢/٩) في (٢٠١٢/١٢/١) بأن تاريخ تقديمها لطفن هو (٢٠١٢/١١/٧) وأرفقت بتفكيها نسخة من عريضة الطعن المكتوبة بخط اليد وهي مؤرخة في (٢٠١٢/١١/٧) وحيث ان الحكم المعين قد صدر في (٢٠١٢/١٠/٨) لذا يكون الطعن التمييزي وفقاً لخارج المدة القانونية لطفن بالقيمة ثلاثون يوماً المنصوص عليه في المادة (٢ - ثانياً - ظ) من قانون مجلس شورى الدولة رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ المعدل وحيث ان المدد المحينة لمرابعة طرق الطعن في القرارات حتمية ونقض المحكمة من تلقاء نفسها يرد عريضة الطعن اذا حصل بعد القضاء المدد القانوني عملاً بحكم المادة (١٧١) من قانون

كوت ماري عيراني  
داد کای بالایی نیستیجادی



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

حد: ٢٠١٢/١٦٥/١٦٨/التحفية/تسيوز/٢٠١٢

المعاملات المدنية المعدل فيكون الطعن المقدم والسبب السرد شكلاً لثداً لسرد رده شكلاً ،  
وكذا الرجوع الى الطعنين العقدمين من والسبب وزير السياسات والاستقبال العلية  
ومن وكيل الشخص الثالث مدير بلدية كربلاء/الضافة لتوظيفهما وجد انهما والعمان  
ضمن لمدة القانونة لثداً قرر قبولهما شكلاً وكذا عطف النظر على الحكم المميز وجد انه غير  
صحيح ومخالف للقانون . فذلك لان المحكمة أصدرته دون تحليل حكمها وعين الاستيد التي ثبت  
عليها وبون اطلاقها على كسب تخصيص لقطعة الأرض المرادسة (٥١/٨٠٠)  
من المحافظة (٢٩) عملية في محافظة كربلاء لمعرفة تاريخ تخصيصها للمميز عليه  
وقبل ان الشروط المقررة في قرار مجلس الوزراء المرقم (٥١) لسنة ٢٠٠٩  
المعدل بقرار رقم (١٢٦) في (٢٨/٩/٢٠٠٩) متوفرة في كسب المدعى وحيث  
ان المحكمة اخلت في التحقق عن النقاط القانونة المنقمة بما جابب حكمها التصواب  
لذا قرر نقضه وإعادة التسيوز الدعوى لمحكمة التسيوز فيها واقلاً لتسيوز  
المقدم على ان يبقى رسم التسيوز تابعاً للنتيجة وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠١٢/١٢/١٨ .

  
الرئيس  
مديحة المحمود

  
العضو  
طارق محمد السامي

  
العضو  
جعفر ناصر حسين

  
العضو  
اكرم هادي محمد

  
العضو  
اكرم احمد باجان

  
العضو  
محمد صائب التقيدي

  
العضو  
عبد صالح التميمي

  
العضو  
ميخائيل شمشون قيس كورديس

  
العضو  
حسن ابو القاسم

م. س. العبدوني